أ. بطاهر بختة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
– جامعة مستغانم–

د. بليخاري سامي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
– جامعة قالمة–

الملتقى الوطني حول
الفساد وتأثير على التنمية الاقتصادية
يومي 24 و25 افريل 2018

عنوان المداخلة:" دور إستراتيجية مكافحة الفساد على تحقيق التنمية المستدامة
– دراسة حالة مؤسسة أولاد يوسف للعتاد الفلاحي–
المحور الثاني: العلاقة بين الفساد والتنمية.

ملخص

أصبح الفساد طاهرة متفشية في المجتمعات، لذلك تسعى الحكومات إلى مكافحة الفساد باستخدام العديد من الأساليب عن طريق الرقابة على الأجهزة الحكومية، وعلى العاملين وعلى تدعيم مبادئ الشفافية في الإدارة وعلى القضاء على المحسوبية والمحاباة في العمل، فقد استخدمت الحكومة الأساليب المتنوعة لمكافحة الفساد من ناحية سن الأنظمة والقوانين واللوائح وتفعيل الدور الرقابي للهيئات التشريعية، والهيئات الرقابية واستخدام التكنولوجيا في مواجهة الفساد وتفعيل العقوبات الخاصة بعمليات الفساد كأحد الوسائل الهامة لمكافحة الفساد في المجتمع، وهذا كله يساهم بدوره في تحقيق التنمية المستدامة للبلد.

الكلمات المفتاحية: الفساد الاقتصادي، التنمية المستدامة، المؤسسة.

Abstract

Corruption has become rampant in societies, so governments seek to combat corruption using many methods by controlling government agencies, workers, promoting transparency in management, and eliminating nepotism and nepotism. The government has used various methods to combat corruption by age Laws, regulations and activating the supervisory role of legislative bodies, supervisory bodies and the use of technology in the face of corruption and the activation of penalties for corruption as an important means to combat corruption in society, S sustainable development of the country.

Keywords: economic corruption, sustainable development, institution.

مقدمة

تعد ظاهرة الفساد الاقتصادي ظاهرة مرضية خطيرة موجودة في كل المجتمعات المتقدمة والمتخلفة منها، ولكن بدرجات متفاوتة، فالفساد الإداري والمالي إذا ما انتشر في مجتمع ما يؤدي إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وتراجع مستويات التنمية الاقتصادية.كذلك يعمل الفساد على إضعاف الدولة خارجيا وافتقار العقلانية للمسؤولين الحكوميين الفاسدين في اتخاذهم للقرارات السياسية مما يؤول إلى زيادة حدة الفقر وتفاقم التفاوت الطبقي وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهذا ما يهدد التنمية المستدامة ويرهن مستقبل الأجيال المستقبلية.

ونجد موضوع التنمية المستدامة والذي اختلفت الآراء والمناهج والنظريات التي تحاول البت في السبل الكفيلة بتحقيقها ووضع الدول على المسار التنموي الذي من شأنه أن يخرجها من حلقات التخلف. حيث يذهب البعض إلى التركيز على الدعائم الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال سن خطط وبرامج تحمل في طياتها الآليات والإمكانيات المادية و اللوجيستية الكفيلة بجعل الاقتصاديات والمجتمعات تدخل في معركة حقيقية ضد التخلف وتسابق أقرانها لركوب قطار التنمية. من جهة أخرى يبدو جليا ومنطقيا ضرورة دراسة ومحاولة معرفة الأسباب التي أدت إلى نشوء هذه الفجوة التنموية الهائلة بين الدول حتى صارت الفروق التنموية تصل إلى عشرات السنين بين دول متجاورة. ومنه يمكن طرح الإشكالية التالية: ماهي أهمية وضع إستراتيجية مكافحة الفساد في تحقيق التنمية المستدامة؟

الأسئلة الفرعية

- ماهي أشكال الفساد الاقتصادي؟
- ماهو دور إستراتيجية مكافحة الفساد في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة؟
- ماهو اثر إستراتيجية مكافحة الفساد على تحقيق التنمية المستدامة؟

الفرضيات

- فعالية إستراتيجية مكافحة الفساد في المؤسسة جيدة وفي تحسن.
- إن فرص إستراتيجية مكافحة الفساد لها اثر كبير على تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة.

المنهج المستخدم: استخدمنا في هذه الدراسة المنهجي الوصفي والتحليلي لتلاؤمهما مع معطيات دراستنا في الجانب النظري، أما في الجانب التطبيقي اعتمدنا على منهج دراسة حالة.

هيكل الدراسة: قسمنا دراستنا إلى ثلاث محاور، ففي المحور الأول ركزنا على أشكال الفساد الاقتصادي، أما في المحور الثاني ركزنا على دور إستراتيجية مكافحة الفساد في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، أما في المحور الثالث ركزنا على اثر إستراتيجية مكافحة الفساد على تحقيق التنمية المستدامة.

المحور الأول: أشكال الفساد الاقتصادي

تعتبر ظاهرة الفساد الاقتصادي ظاهرة عالمية شديدة الانتشار وذات جذور عميقة تأخذ أبعادا واسعة، وتتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها، وتختلف درجة شموليتها وخطورتها من مجتمع لآخر باختلاف خصوصيته وتنظيماته.

أولا: مفهوم الفساد الاقتصادي واهم الجهات المسئولة عن مكافحته

سنتطرق في هذا العنصر إلى مفهوم الفساد الاقتصادي و الجهات المسئولة عن مكافحته.

1. مفهوم الفساد الاقتصادي

تعريف البنك الدولي للفساد:"هو إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، فالفساد يحدث عندما يقوم موظف بقبول أو طلب، أو ابتزاز أو رشوة، لتسهيل عقد أو إجراء طرح منافسة عامة كما يتم عندما يعرض وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة تقديم رشوة للاستفادة من سياسات، أو إجراءات عامة للتغلب عن المنافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المرعية، كما يمكن للفساد أن يحصل عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة، وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة."[1]

يعرف الفساد الإداري:"كل من لا يعمل في خدمة أحدى المنظمات العامة بصفة مستمرة ودائمة ووفق ما تمليه أحكام تأسيسها ولوائحها مستهدفا تحقيق صالح هذه المنظمة وأهدافها سعيا نحو الرضاء العام."[2]

تعريف الفساد المالي:" هو سلوك سيء ومنحرف يترتب عليه خسائر مادية كبيرة للمواطنين والمؤسسات الاجتماعية ويؤثر على التنمية ومن ثم على الدولة بأكملها، مما يحملها من أعباء قد تكون في غنى عنها كالديون مثلا، وقد تتدهور سياسة الدولة إن استشرى الفساد ولم تتحكم في المال العام."[3]

2. الجهات المسؤولة على مكافحة الفساد عالميا

حددت الجهات التالية كجهات دولية مهمتها مكافحة الفساد الإداري على نطاق عالمي وهي:[4]

1- منظمة الأمم المتحدة: أصدرت الأمم المتحدة عدد من القرارات لمحاربة ومكافحة الفساد للقناعة التامة بخطورة الفساد وماله من مخاطر وتهديد على استقرار وامن المجتمعات وأصدرت أيضًا اتفاقية لمكافحة الفساد سنة 2003 وقد انضمت إليها كثير من دول العالم.

2- البنك الدولي: وضع البنك الدولي مجموعة من الخطوات والاستراتيجيات لغرض مساعدة الدول على مواجهة الفساد والحد من أثاره السلبية على عملية التنمية الاقتصادية.

---

[1]. **الفساد الإداري والمالي – الواقع والآثار وسبل الحد منه**، منتدى الرياض الاقتصادي، نحو التنمية اقتصادية مستدامة، الدورة السادسة، 9-11 ديسمبر 2013، ص25.

[2]. ابتهال محمد رضا، **الفساد الإداري وآثاره السياسية والاقتصادية مع إشارة خاصة إلى تجربة العراق في الفساد**، مجلة دراسات دولية، العدد الثامن والأربعون، بدون سنة نشر، ص25.

[3]. عادل عامر، **الابتزاز والفساد السياسي – تعريفه – أنواعه – أضراره**، مقال على الانترنيت **www.aldiwan.org/993.html**

[4]. سعاد عبد الله الفتاح محمد، **الفساد المالي والإداري**، www.hrdiscussion.com

3- صندوق النقد الدولي: لجأ صندوق النقد الدولي إلى الحد من الفساد بتعليق المساعدات المالية لأي دولة يكون فيها الفساد عائق في عملية التنمية الاقتصادية.

4- منظمة الثقافة العالمية: أنشأت هذه المنظمة سنة 1993 وهي منظمة غير حكومية **(أهلية)** تعمل بالشكل الأساسي على مكافحة الفساد والحد منه من خلال وضوح التشريعات وتبسيط الإجراءات واستقرارها وانسجامها مع بعضها في الموضوعية والمرونة والتطور وفقًا للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية.

ثانيا: أسباب وأنواع الفساد الاقتصادي

سنتطرق في هذا العنصر إلى أسباب الفساد الاقتصادي وأنواعه.

1. أنواع الفساد الاقتصادي

إن عدم التوصل إلى تعريف شامل و متفق عليه الفساد من المعضلات التي تواجه الباحثين في هذا المجال وذلك راجع لعدة أسباب، ولعله في مقدمة ذلك وجود صور وأنواع مختلفة ومتنوعة للفساد هذه الصور تتنوع بتنوع المؤسسات والقطاعات التي ينتشر فيها الفساد ونذكر من بينها:

1- الفساد حسب درجة التنظيم

يوجد ثلاثة أنواع رئيسية للفساد حسب هذا المعيار هي:

- الفساد العرضي: وهذا ذا التعبير يشير إلى كافة أشكال الفساد الصغير و العرضية التي تعبر عن سلوك شخصي أكثر مما تعبر عن نظام عام بالإدارة و هذا مثل الاختلاس و المحسوبية. و المحاباة، سرقة بعض المبالغ الصغيرة.[5]

- الفساد المنظم: و هو ذلك النوع الذي ينتشر في الهيئات و المنظمات و الإدارات المختلفة من خلال إجراءات و ترتيبات مسبقة و محددة، تعرف من خلالها مقدار الرشوة.

- الفساد الشامل: و نهب واسع النطاق للأموال و الممتلكات الحكومية عن طريق الصفقات الوهمية، أو تسديد أثمان السلع صورية، تحويل الممتلكات العامة إلى مصالح خاصة بدعوى المصلحة العامة.[6]

2- الفساد حسب انتماء الإفراد المنخرطين فيه

- فساد القطاع العام: هو الفساد المستشري في الإدارة الحكومية وجميع الهيئات العمومية التي تتبعها، و هو من اكبر معوقات التنمية و فيه يتم استغلال المنصب العام لأجل الأغراض الشخصية. و المصالح الشخصية.

---

[5]. زين الدين بلال أمين، **ظاهرة الفساد الإداري في الدول النامية و الشريع المقارن**، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009 ، ص64.

[6]. إسماعيل الشطي و آخرون، **الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004 ، ص 34.

– فساد القطاع الخاص: و يعني استغلال نفوذ القطاع الخاص للتأثير على مجريات السياسة العامة للدولة، باستعمال مختلف الوسائل من الرشوة و الهدايا و هذا لأجل تحقيق مصلحة شخصية،كالإعفاء من الضريبة الحصول على إعانة مسح الديون[7].

3– الفساد من حيث الحجم

ينقسم الفساد إلى قسمين هما:

– **الفساد الكبير**: وهو فساد ينتشر في الدرجات الوظيفية العليا للإدارة و يقوم به كبار المسئولين و الموظفين لتحقيق أهداف مادية أو اجتماعية كبيرة و هو اخطر أنواع الفساد لتكليفه الدولة مبالغ ضخمة. و يرتكبه رؤساء الدول و الوزراء و المسئولين الكبار في الدولة ، و تختلف عن الفساد الصغير لضخامة الرشاوى المستخدمة فيه و لا يمكن أن يتم إلا بتوريط المسئولين في المراتب العليا حيث يكون حجم العمليات التي تقع ضمنه كبيرة تخرج عن سلطة الموظفين الصغار مثل عمليات توريد السلع و المعدات مرتفعة الثمن و المعدات عسكرية.[8]

– **الفساد الصغير**: يتعلق بممارسات الفساد التي تستهدف منافع و عوائد محدودة في قيمتها و عادة ما ينتشر في المستويات الوظيفية الدنيا والمنخفضة ويرتكب من قبل صغار الموظفين ،كما أن المقابل المالي فيه بسيطا إلى حد ما، ما تندرج تحته الرشاوى الطواعية، مثل تلك التي تقدم مقابل التعجيل في الحصول على تراخيص البناء مثلا،أو ترخيص مزاولة نشاط مهنة معينة أو للتقاضي عن تقديم وثائق لازمة لانجاز معاملة.[9]

2. الأسباب الاقتصادية للفساد الاقتصادي

تعد العوامل الاقتصادية من أهم الأسباب الرئيسية في تفشي ظاهرة الفساد الإداري، ومن هذه الأسباب هي:[10]

1– فالنقص في مدخلات الإفراد إلى مستويات متدنية غير كافية للمعيشة من جراء عدم اهتمام الجهاز الحكومي بالتشريعات الخاصة بهيكلية الأجور والرواتب وعدم تحقيق العدالة في توزيع الناتج القومي الإجمالي وتحقيق التوازن بين مستلزمات المعيشة ومستويات الأجور، سبب مهم في زيادة ميول بعض الأفراد إلى تحقيق مدخلات إضافية من خلال طرق غير مشروعة ,إذ قد يكون الفرد مضطرا لهذا العمل لزيادة مدخلاته من خلال الانخراط في جوانب الفساد المالي والإداري لتغطية تكاليف المعيشة، كما إن

---

[7]. زين الدين بلال أمين، مرجع سبق ذكره، ص66.

[8]. عبد القادر الشيخلي، **أخلاقيات الوظيفة العامة** ، ط 1، دار مجد لأوي، الأردن، 1999، ص40.

[9]. حمدي عبد العظيم، **عولمة الفساد و فساد العولمة**، ط1، دار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص72.

[10]. ، **ظاهرة الفساد المالي والإداري ودورها في تحجيم أداء الاقتصاد العرقي بعد عام 2003**، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد الثالث، العراق، 2016، ص 747.

حالات التضخم وارتفاع الأسعار أسباب أخرى تنعكس على مدخلات الإفراد وتزيد من الأعباء المعايشة للفرد.

2- ارتفاع مستويات التضخم الناجمة عن إتباع سياسات مالية خاطئة أو انخفاض الناتج القومي الإجمالي من جراء إنفاق الدولة على قطاعات غير منتجة أو زيادة الإنفاق العام بمستويات اعلي من المستويات الطبيعية أو موازنة الدولة غير الصحيحة (إعطاء قطاعات غير مهمة تخصيصات كبيرة والعكس بالعكس صحيح) أو عدم توازن ميزان المدفوعات,هذه كلها أسباب سينعكس على القدرة المعيشية للفرد وستشكل الأرضية المناسبة لموظفي القطاع العام والخاص لارتكاب الفساد.

3- غياب الفعالية الاقتصادية في الدولة ذلك أن اغلب العمليات الاقتصادية هي عبارة عن صفقات تجارية مشبوهة أو ناتجة عن عمليات سمسرة يحتل الفساد المالي فيها حيزا واسعا، إذ ستؤثر هذه العمليات على مدى سير عملية تنفيذ المشاريع وبالتالي على عملية الإنتاج، وهو ما سينعكس بصورة أو بأخرى على مستوى وبنية الاقتصاد الوطني.

4- إن مستوى الجهل والتخلف والبطالة يشكل عامل حاسم في تفشي ظاهرة الفساد ذلك أن قلة الوعي الحضاري ظلت ملازمة أو ملتزمة بالرشوة.

5- ضخامة حجم بعض المشاريع الحكومية وخاصة تلك التي تتطلب نفقات ومصاريف كبيرة تغري الموظفين الطامعين إلى جني الأرباح الطائلة.

6- عدم استقرار البيئة القانونية والتشريعية التي تحكم المؤسسات الحكومية، إذا أن وجود نظام قانوني وضريبي عادل وفاعل إضافة إلى وجود حكومة قادرة على تطبيق القوانين يؤثر على قيام هذه المؤسسات بالمهام الموكلة إليها بشكل فاعل يحد من انتشار الفساد ،أما في حالة فشلها في تأدية وظائفها فقد يدفع المتعاملين إلى اللجوء إلى أساليب غير قانونية لرشوة المسؤولين الحكوميين لإنجاز أعمالهم.

ثالثا: مظاهر الفساد الإداري والمالي

للفساد المالي والإداري تجليات ومظاهر عديدة والتي يمكن حصرها ما بين الفساد والانحراف الوظيفي أو التنظيمي كالمخالفات التي يرتكبها الموظف العام أثناء تأديته للخدمة كعدم احترام أوقات العمل أو الامتناع عن أداء العمل أو التراخي وعدم تحمل المسؤولية وغيرها أو الفساد الانحراف السلوكي المتعلق بقبول الهدايا أو الإساءة إلى المواطنين أو ممارسة المحسوبية الشخصية أو السياسية، أو الفساد والانحرافات المالية وتتعلق بمخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في مؤسسات الدولة واستدام المال العام بطريقة مسرفة، وآخرها الفساد والانحرافات الجنائية وتتعلق بالرشوة واختلاس المال العام والذي هو من أخطر المظاهر الجنائية، وسنحاول التطرق إلى أبرز مظاهر الفساد المالي والإداري كما يلي:

1-الرشوة: يتطلب تحقيق الرشوة تفاعل بين طرفين (الراشي والمرتشي) لطرف الأول يمثل جانب العرض ويتعلق بأولئك الساعين دوما للحصول على مزايا أو مصالح أو مكافئات أو مكاسب والطرف

الثاني يمثل جانب الطلب وهم أصحاب المراكز والنفوذ والسلطة الذين يقدمون ميزة أو أفضلية أو يسهلون الحصول على مكاسب شخصية.

وهناك من يذهب إلى التفريق بين الرشوة الموجبة) الميسرة (والتي تسهم في الالتفاف على الأنظمة والقوانين غير الفعالة والروتينية وبطرائق منتظمة من جهة وإضفاء الشرعية على سلوك دافعي الرشوة الراغبين في الحصول على صفقات وامتيازات معينة من جهة أخرى، وقد يكون أحيانا الغرض من تلك الرشوة وضع العراقيل أمام المستوردين المنافسين في المحلي، لذلك فستفعل الرشوة فعلها كآلية العرض والطلب، إلا أنه بالمقابل قد تؤدي الرشوة إلى تدني في مستوى النوعية في الخدمة أيا كان نوعها أو تخفيض في التكاليف في العقود والصفقات أو الصفقات من أجل تحمل مبلغ الرشوة الأعلى[11].

2-المحسوبية: تأخذ المحسوبية شكل الروابط العائلية أو القبلية أو الطائفية و الولاءات الحزبية من خلال استدامة شريحة معينة من هؤلاء في السلطة بغض النظر عن مستوى الكفاءة ووفقا لمبدأ (الأهل والغنيمة)، وبالتالي فإن انتشار المحسوبية وعلى نطاق واسع في المجتمع سيخدم عملية إعادة إنتاج الشرائح المسيطرة على الجهاز الوظيفي (سياسي، اقتصادي، أمني)، والتي تصبح هي الوحيدة المنتفعة.يطلق على هذا النوع من الفساد بالرعوي كونه يوفر الآلية اللازمة لتحقيق ذلك عبر تقريب الطبقات والجماعات و الولاءات الحزبية مقابل استبعاد أو حتى اضطهاد جماعات وطبقات أخرى قد تكون أكثر كفاءة في توزيع الفرص[12].

3- التهرب الجبائي: يلعب هذا العامل دورا كبيرا في تردي حصيلة الضرائب في الدول النامية، ويقصد به أن يقوم المكلف قانونا بدفع الضريبة من التخلص نهائيا أو جزئيا منها، وهذا بامتناعه عن تقديم إقرار بدخله طبقا للقانون، أو أن يقدم إقرارا غير صحيح يتضمن بيانات خاطئة لتقدر على أساسه الضريبة (وهو المظهر الأكثر شيوعا لدى القطاع الخاص)، كما يحصل التهرب الجبائي في محيطه الطبيعي في السوق غير الرسمية (الاقتصاد الموازي) فهو يراكم رأس المال داخله مما يفقد الحكومة القدرة على مراقبة الكتلة النقدية من جهة ويفوت عنها فرصة تمويل الخزينة بالشكل الملائم، ويساعد على تشجيع التهرب الضريبي عدة عوامل أهمها غموض القوانين الضريبية والثغرات الموجودة فيها، بالإضافة إلى ضعف تأهيل الإدارة الضريبية، حيث تلعب رشوة الموظفين بالجهاز الضريبي دورا أساسيا في هذا الخصوص.

4- التهرب الجمركي: وأبطاله من كبار المسؤولين على الجمارك وبعض الأعوان، وفي بعض الدول هناك شبكات معقدة من الأعوان تتيح الفساد الجمركي، وتضع وثائق البنك العالمي مؤسسات الجمارك

---

[11]. كمال أمين الوصال، **الفساد دراسة في الأسباب والآثار الاقتصادية**، مجلة عالم الفكر، المجلد 38، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2009، الكويت، ص329،

[12]. عمر القاضي، **الفساد الإداري و إمكانيات الإصلاح الاقتصادي**، ص 15، الموقع الالكتروني،www.transparency-kwait.org/index.php

وإدارة الضرائب على رأس دوائر الفساد الكبير لما لها من انعكاسات على مستوى الأسعار و مداخيل الدولة وعلى تحقق المنافسة الكاملة في السوق.

5- التبذير في النفقات العامة: للتبذير في النفقات العامة للدولة مظاهر رئيسية الأول يتصل بوضعية الاقتصاد لدى الدول التي مرت بمرحلة الاقتصاد الموجه، ويخص المظهر الأول سلوك بعض كبار المسؤولين في الدولة وفي الجيش؛ من خلال تضخيم فواتير الإنفاق العام لصالح أفراد أو طبقات معينة[13].

المحور الثاني: دور إستراتيجية مكافحة الفساد في تحقيق أبعاد للتنمية المستدامة

مفهوم التنمية المستدامة

تعتبر التنمية المستدامة من التحديات التي تشغل دول العالم لما لها من أهمية كبيرة في حياة أجيال القادمة فهي تسهم بشكل كبيرة في المحافظة على ثرواتهم وتعمل على سد احتياجات الأجيال الحاضرة.

أولا: مفهوم ومتطلبات التنمية المستدامة

سنتطرق في هذا العنصر إلى مفهوم التنمية المستدامة واهم متطلبات تطبيقها.

1. مفهوم التنمية المستدامة

ويعرفها برنامج الأمم المتحدة للتنمية في عام 1992:" بأنها عملية يتم من خلالها صياغة السياسات الاقتصادية، الضريبية، التجارية، الطاقوية، الزراعية والصناعية، كلها بقصد إقامة تنمية تكون اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا مستدامة".[14]

تعرف الفاو :"هي إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني و المؤسساتي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية و المستقبلية. إن تلك التنمية المستدامة (في الزراعة و الغابات والمصادر السميكة) تحمي الأرض و المياه و المصادر الوراثية النباتية و الحيوانية و لا تضر بالبيئة وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة ومن الناحية الاقتصادية والاجتماعية.[15]

تعريف اللجنة العالمية للتنمية المستدامة سنة 1987:" هي تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة.[16].

---

[13].كرودي صبرينة، وصاف عتيقة، **الوقاية من الفساد المالي والإداري من منظور الفكر الإسلامي**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 07، جامعة الجزائر 3، الجزائر،2016، ص233.

[14]. مزارشي فتيحة، مداني حسيبة، **استراتيجيات ترقية الكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الاقتصاديات العربية في ظل ضوابط التنمية المستدامة**، الملتقي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، ليومي 07 و08 افريل 2008، ص03.

[15]. كريالي بغداد ، حمداني محمد، **استراتيجيات والسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية و التكنولوجية بالجزائر** ، مجلة علوم إنسانية، العدد 45، 2010، ص11.

[16] . Anthony Rosa, karen Delchetl, Mérylle Aubrun- **guide pratique du développement durable**-AFNOR ,2005, P1.

وعرفت كذلك:"أنها وضع جملة من الأهداف يتم من خلالها التركيز على الأمد البعيد بدل من الأمد القصير وعلى الأجيال المقبلة بدل الأجيال الحالية وعلى كوكب الأرض بكامله بدل من دول وأقاليم منقسمة وعلى تلبية الحاجيات الأساسية وكذلك على الأفراد والمناطق والشعوب المنعدمة الموارد والتي تعاني من التهميش."[17]

من خلال التعريف السابقة نستنتج أن التنمية المستدامة ما هي إلى تعبير عن مدى قدرة على المحافظة على الثروات الأجيال القادمة مع إمكانية الاستفادة منها في الحاضر.

2. متطلبات التنمية المستدامة

يمكن إدراج المتطلبات العامة للتنمية المستدامة بما يأتي: [18]

– الاقتصاد في استهلاك الثروات و الموارد الطبيعية: حصر الثروة الطبيعية و الموارد المتاحة في الوقت الحاضر وتقدير ما هو يكفي من الموارد للأجيال المستقبلية.

– سد الاحتياجات البشرية مع ترشيد الاستهلاك: التعرف على الاحتياجات البشرية القائمة و المستقبلية واولياتها.

– العناية بالتنمية البشرية في المجتمع: العمل على بناء مجتمع قائم على المعرفة بما في ذلك التنمية البشرية وتوفير المعلومات و سبل التعلم وتشجيع الابتكار وتوظيف الملاكات المحلية.

– التنمية الاقتصادية الرشيدة: تبني برامج اقتصادية رشيدة مبنية على المعرفة.

– الحفاظ على البيئة و الاهتمام بالبيئة الخاصة و العامة: صيانتها بالعمل على تلبية متطلبات الحفاظ عليها على أساس من المعرفة مع المعرفة بان صلاح البيئة يؤثر على البيئة الخاصة بالشكل الايجابي.

– الشراكة في العلاقات الخارجية و الداخلية: توطيد علاقات التعاون و الشراكة في المعلومات داخل المنطقة و التبادل المعرفي مع الخارج بداية بمناطق ذات الطبيعة المتشابهة.

ثانيا: فوائد التنمية المستدامة بالنسبة لمنشات الأعمال واهم أبعادها

تكمن أهمية التنمية المستدامة للمنشات في عدة فوائد هي:[19]

– الأمن البيئي:

- ✓ الارتقاء بإنتاجية الموارد الطبيعية المستغلة من جانب الصناعة بالفعل (مثل الأراضي الزراعية – الغابات– المصائد– المناطق الترويحية)
- ✓ ضمان الوصول إلى المدخلات الطبيعية الجوهرية المستخدمة في الإنتاج (الماء).
- ✓ الحفاظ على الموارد الجينية الضرورية لإحراز تقدم مستقبلي في مجموعة من الصناعات (الموارد الكيماوية و الزراعية و الطاقة و الأدوية و الإنشاء).

---

[17] . Marie Claude SMOUTS, **Le développement durable**, Editions Armand Colin, France, 2005, p4.

[18]. هاشم مرزوك علي الشمري و آخرون، **الاقتصاد الأخضر مسار جديد في التنمية المستدامة** ، ط1، دار الأيام، الأردن، 2016، ص51.

[19]. ملك حسين حوامدة، **الإبعاد الاقتصادية للمشاكل البيئة واثر التنمية المستدامة** ، دار د جلة، الأردن، 2014، ص232– 233.

- ✓ حماية أصول الشركات من التأثيرات الضارة المحتملة لعدم استقرار المناخ (حدوث فيضانات ساحلية مؤثرة على العقارات ومنشات الإنتاج).
- ✓ المساعدة في إيجاد عملاء أوفر صحة وعمل أكثر إنتاجية وتكاليف طبية وقانونية وتأمينية أقل مع تناقض المخاطر الصحية و النفايات السامة.

– الأمن المتصل بالموارد:

- ✓ توفير التكاليف نتيجة لكفاءة استخدام الطاقة والمواد.
- ✓ تقليل الاعتماد على مصادر الطاقة غير المستقرة.
- ✓ تحقيق استقرار الأسواق وأسعار الموارد الطبيعية.
- ✓ خلق أسواق للتقنيات و المنتجات والخدمات ذات الموارد الكفء.
- ✓ تحقيق ميزانية تنافسية نتيجة للاقتصاد في استخدام الموارد الخام.

– الأمن الاجتماعي و الاقتصادي:

- ✓ توسيع دائرة العمال والعملاء الأوفر صحة و الأفضل تعليما.
- ✓ فتح أبواب الأسواق الكبيرة أمام المنتجات وخدمات التي تلبي الاحتياجات مادية أساسية على النحو سليم بيئيا ويحقق كفاءة استخدام الموارد.
- ✓ تقليص إمكانية التعرض لانهيار اجتماعي أو صراعات ومجاعات أو أوبئة وحروب.
- ✓ يزيد بصفة عامة الثقة في مستقبل مستقر وهو أمر حيوي لإزهار الاقتصاد العالمي.

ثالثا: دور إستراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

إن تبني إستراتيجية جيدة لمكافحة الفساد تسهم بمحاربة شتى أنواع الفساد وتحقيق البعد الاقتصادي للتنمية للمستدامة من خلال الاستخدام الأمثل والعقلاني للموارد الاقتصادية والرفع من الكفاءة والفعالية الاقتصادية في تنفيذ مختلف مشاريع التنمية المستدامة.

1. دور إستراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في الرفع من معدل الاستثمار

لقد أثبتت الدراسات الاقتصادية أن هناك علاقة عكسية بين الفساد ومعدل الاستثمار، فانخفاض معدل الفساد يزيد من معدل الاستثمار والعكس صحيح، فانتشار واستفحال الفساد له آثار سلبية وخطيرة على جلب وتوطين الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية، كما أنو يتسبب في سوء تخصيص الموارد والثروات الوطنية، وهذا ما ينعكس سلبا على معدل النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، ويرهن حق الأجيال المستقبلية بالاستفادة من هذه الثروات.

وعليه يسمح تبني إستراتيجية لمكافحة الفساد تعتمد بخططها العريضة على مبادئ وأسس الحكم الراشد (من شفافية في توفير المعلومات وتعزيز نظم المساءلة والرقابة والمحاسبة)بتعزيز وتفعيل الاستثمارات

المحلية والأجنبية والرفع من معدئ النمو الاقتصادي، وذلك من خلال خلق بيئة استثمارية مستقرة تكون حالة التأكد فيها مرتفعة، وهذا ما يؤدي إلى تخفيض تكلفة إنجازات المشاريع والأعمال، وبالتالي تحفيز رجال الأعمال على الرفع من استثماراتهم، مما ينعكس إيجابا على حجم الموارد المتاحة للاقتصاد وحسن تصحيحها واستثمارها في المشاريع التي تخدم مختلف جوانب التنمية المستدامة.[20]

كذلك تبني مثل هذه الإستراتيجية له دور كبير في تخفيض وقت وتكلفة إنتاج مختلف السلع والخدمات لأنه كلما قل الفساد تقل قيمة التكاليف الإضافية التي يدفعها المنتجون الناتجة عن الفساد(الرشاوى والعمولات)، وهذا ما يزيد من الكفاءة والفعالية الإنتاجية والتوزيعية، ما يشجع الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية على التوطين ونقل التكنولوجيا الحديثة والاستفادة منها بإقامة مشاريع التنمية المستدامة.

بالإضافة إلى أن انخفاض معدل الفساد سيسمح بتحقيق العدالة والمساواة في توزيع مختلف النفقات والعقود، وهذا ما يتيح الفرصة بمختلف الكفاءات والقدرات لإبراز مواهبها وإبداعاتها فتساهم في النمو الاقتصادي، والزيادة من القدرة التنافسية للمنتجات المحلية أمام المنتجات الأجنبية وبالتالي زيادة الصادرات والعائدات من العملة الصعبة ما يساعد على استقرار الاقتصاد الوطني.

ومنه فالحوكمة الرشيدة لها دور كبير وفعال في خلق بيئة ومناخ استثماري مستقر تحكمه ضوابط وتشريعات واضحة وشفافة تساعد على جلب وتوطين الاستثمارات الجادة التي تكون لها القدرة على خلق قيمة المضافة للاقتصاد وتحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

2 .دور إستراتيجية مكافحة الفساد في دعم الإيرادات الحكومية وتوجيهها لمشاريع التنمية المستدامة

تلعب إستراتيجية مكافحة الفساد دور كبير دعم وزيادة حجم الإيرادات الحكومية والإنفاق الرشيد والأمثل لها، بالإضافة إلى الرفع من كفاءتها وفعاليتها الاستخدامية من خلال تحسين الشفافية والمساءلة والمراقبة في مجال الخدمات الاجتماعية الأساسية كالصحة، والتعليم، والسكن، وبرامج مكافحة الفقر، ومشاريع البنية التحتية، و تختلف القطاعات الاقتصادية التي يعتبر الفساد أهم عائق أمام استدامتها.

كذلك تسم هذه الإستراتيجية بالقضاء على مختلف أشكال الفساد والتخفيض من تكلفة إنجاز المشاريع وخفض نسبة المخاطر التي تهدد استقرار وأمن المناخ الاستثماري، وهذا ما يساعد على جلب وتوطين الاستثمارات والرفع من نسبة نجاحها، مما ينعكس إيجابا على الحصيلة الضريبية التي تعد من أهم مصادر الإيرادات للدولة، وتعزيز الموازنة العامة والحد من مخاطر السياسات الاقتصادية الكلية غير المستقرة وزيادة الثقة في عملية إعداد الموازنة العامة.

---

[20]. سارة بوسعيود، **دور إستراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة- دراسة بين الجزائر وماليزيا**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي و التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2012-2013، ص105-106.

3. دور إستراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحسين وضعية القطاع الضريبي

يعتبر القطاع الضريبي من أكثر القطاعات تعرضا لمختلف أشكال الفساد الاقتصادي، وذلك نظرا لكونه من أهم مصادر إيرادات الدولة، لهذا يجب العمل على تبني إستراتيجية لحوكمة هذا القطاع وإرساء مبادئ الشفافية والمحاسبة، من أجل تفعيل دور هذا القطاع في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة.

اجتماعيا: من خلال تحقيق العدالة والمساواة الاجتماعية في تحمل العبء الضريبي وتوزيع الأعباء العامة، بحيث يساهم كل فرد حسب مقدرته حقيقية على الدفع، وإخضاع الذين لهم نفس المقدرة على الدفع لمعاملة ضريبية واحدة، وهذا ما يساعد على تقوية روح التضامن والتكافل بين أفراد المجتمع والتقليص من الفوارق الاجتماعية بين مختلف الطبقات الاجتماعية.

اقتصاديا: إصلاح وحوكمة القطاع الضريبي سيسمح بتبسيط إجراءات التحصيل وضمان أكبر قدر من الشفافية في فرض الضريبة، خصوصا ما يتعلق منها بالنظام الجزافي، وهذا ما يساعد على خلق بيئة اقتصادية مستقرة وشفافة تساهم في جلب وتوطين الاستثمارات، ما يمكن تنشيط الاقتصاد وتفعيل مشاريع التنمية المستدامة.[21]

المحور الثالث: اثر إستراتيجية مكافحة الفساد على التنمية المستدامة –دراسة حالة مؤسسة أولاد يوسف للعتاد الفلاحي–

سنحاول تقديم وصفا للمنهجية والإجراءات المتبعة في إنجاز الدراسة، إضافة إلى تحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات.

أولا: منهجية الدراسة الميدانية والأدوات المستخدمة

مجتمع وعينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من عمال مؤسسة أولاد يوسف للعتاد الفلاحي في ولاية مستغانم وهي مؤسسة متوسطة من مؤسسات المتوسطة، وقد تم توزيع 40 استمارة عليهم تم استرجاع منها 35 استمارة صالحة للتحليل أي ما يعادل 87.50% من الاستمارات الموزعة، وهو عدد مقبول إحصائيا نظرا لأن حجم العينة يتجاوز 30 فردا.

1– أداة الدراسة: تم بناء الإستبانة لمعالجة المتغيرات الثلاثة للدراسة، حيث خصص حيز للمعلومات الشخصية لأفراد العينة ومشاريعهم (الجنس، العمر، المستوى الدراسي، عدد سنوات الخبرة في المؤسسة، مجال النشاط).

2– الأدوات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات: تم تحليل البيانات ومعالجتها بواسطة البرنامج الإحصائي (SPSS)، وقد تم قياس الاعتمادية للتأكد من ثبات أداة الدراسة من خلال معامل ألفا–كرونباخ، كما تم تحليل الفقرات من خلال مقاييس الإحصاء الوصفي (التكرارات، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري)

[21]. سارة بوسعيود، مرجع سبق ذكره، ص107.

كما أن الفقرات تم ترتيبها وفقا لاختبار استيودنت للعينة الواحدة (One Sample T-test)، إضافة إلى استخدامه لاختبار الفرضيات.

ثانيا: تحليل بيانات ونتائج الاستبيان

1 - **تحليل ثبات وصدق فقرات الاستبيان:** تم اختبار درجة وصدق فقرات كل محور من محاور الاستبيان من خلال اختبار ألفا-كرونباخ، والنتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): قيم ثبات وصدق الاستبيان (ألفا كرونباخ)

المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	معامل الصدق
فعالية إستراتيجية مكافحة الفساد في المؤسسة	5	%65.00	%80.62
تحليل فرص إستراتيجية مكافحة الفساد على التنمية المستدامة	5	%80.01	%89.44
المحاور السابقة معا	**10**	**%81.02**	**%90.01**

المصدر: نتائج الاستبيان بالاعتماد على SPSS

يتضح أن معامل ألفا كرونباخ متوسط بالنسبة للاستبيان بجميع محاوره ويمكن قبوله نظرا أنه يفوق النسبة المقبولة 80% بالنسبة لإجمالي المحاور، رغم ضعف هذا المعامل بالنسبة لفقرات المحور الأول، وهذا مؤشر على الثبات النسبي لفقرات ومحاور الاستبيان ككل، كما أنه يتميز بمعامل صدق عال يفوق 90% ما يدل على صدق مختلف بياناته، رغم أن معامل صدق المحور الأول أقل من 60%.

2- تحليل خصائص عينة الدراسة: تم تحليل إجابات 35 صاحب مشروع، وأظهرت خصائص بياناتهم الشخصية وبيانات مشاريعهم ما يلي:

- بالنسبة لمتغير الجنس: 87.88% من المستجوبين ذكور، في حين تشكل نسبة الإناث 12.12%، وهو مؤشر على ضعف المقاولاتية النسوية في الجزائر، وتوجه المرأة الجزائرية نحو الوظائف الحكومية أكثر من رغبتها في إنشاء مشروعها الخاص؛
- بالنسبة لمتغير السن: 27.27% تتراوح أعمارهم بين 21 و30 سنة، 36.36% تتراوح أعمارهم بين 31 و40 سنة، 21.21% تتراوح أعمارهم بين 41 و50 سنة، و15.15% تتراوح أعمارهم بين 51 و60 سنة. وهي نسب تؤكد أن أغلب أصحاب المشاريع من الشباب الذين لا يتجاوزن 40 سنة؛
- بالنسبة لمتغير المستوى الدراسي: 3.03% مستواهم ابتدائي، 45.45% مستواهم متوسط، 21.21% مستواهم ثانوي، 24.24% ذوو مستوى جامعي، في حين أن 6.06% أكملوا دراستهم العليا (ماجستير)، وهي نسب تؤكد أن أغلب أصحاب المشاريع غير جامعيين، وهذا نظرا لتوجه الفرد الجامعي الجزائري إلى الوظائف العمومية بصفة خاصة التعليم والصحة وتوجه بعضهم إلى العمل في مناصب إدارية وتقنية في المؤسسات الاقتصادية؛

- بالنسبة لعدد سنوات الخبرة في المشاريع: 36.36% لم تتجاوز خبرتهم 5 سنوات، 30.30% تتراوح خبرتهم من 6 إلى 10 سنوات، 18.18% من 11 إلى 15 سنة، 9.09% خبرتهم من 16 إلى 20 سنة، 3.03% من 21 إلى 25 سنة، في حين أن 3.03% خبرتهم من 26 إلى 30 سنة. وهو ما يدل أن أغلب المشاريع حديثة النشأة وأصحابها من الشباب المتخرجين من مراكز التكوين المهني والجامعات؛

3- تحليل فقرات محاور الدراسة: سنحلل نتائج الأجوبة عن فقرات كل محور من محاور الاستبيان:

3-1- تحليل فقرات المحور الأول: يتمثل المحور الأول في **فعالية إستراتيجية مكافحة الفساد في المؤسسة**، وهو يشمل 5 فقرات مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): استعراض فقرات المحور الأول

رقم الفقرة	عبارة الفقرة
01	يتم مكافحة الفساد في المؤسسة عند منع إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص.
02	يحارب الفساد عندما لا يسمح للوكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة تقديم رشوة للاستفادة من سياسات، أو إجراءات عامة للتغلب عن المنافسين.
03	يسام اعتماد مبدأ الشفافية في التقليل من انتشار الفساد الاقتصادي في المؤسسة.
04	تهدف إستراتيجية مكافحة الفساد في المؤسسة إلى تحسين نوعية الحياة للمواظفين من الناحية المادية و المعنوية.
05	تعمل إستراتيجية مكافحة الفساد في المؤسسة على الحد منه من خلال وضوح التشريعات وتبسيط الإجراءات واستقرارها وانسجامها مع بعضها في الموضوعية والمرونة.

المصدر: الاستبيان المعد من طرف الباحثين

باستخدام الأدوات الإحصائية تم تحليل فقرات المحور الأول، والجدول التالي يوضح نتائج هذا التحليل:

الجدول رقم (03): تحليل فقرات المحور الأول

رقم الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	قيمة اختبار T	مستوى الدلالة	القرار	الرتبة
01	3.38	0.84	موافق	4.934	0.023	العبارة محققة	02
02	3.78	0.72	موافق	6.522	0.043	العبارة محققة	01
03	1.94	0.93	غير موافق	-6.434	0.078	العبارة غير محققة	05
04	3.22	1.18	محايد	1.091	0.284	العبارة غير محققة	03
05	2.79	1.19	محايد	-1.352	0.188	العبارة غير محققة	04
المحور الأول	**3.18**	**0.53**	**محايد**	**0.934**	**0.038**	**فعالية إستراتيجية مكافحة الفساد في المؤسسة جيدة وفي تحسن.**	

المصدر: نتائج الاستبيان بالاعتماد على SPSS

يتضح من الجدول السابق أن فعالية إستراتيجية مكافحة الفساد في مؤسسة جيدة وفي تحسن، وهذا راجع أساسا إلى اعتمادها إلى الإجراءات التنظيمية و تماشيها مع التطور الذي يعرفه الاقتصاد الجزائري،

كما أن كلا من العوامل الإدارية والتنظيمية والقانونية تساعد في ترسيخ ثقافة مكافحة الفساد لدى المواطن الجزائري وبصفة خاصة فئة الشباب، إضافة إلى أن المناخ الاقتصادي الجزائري لا يزال يعاني ركودا في هذا الجانب خاصة بسبب البيروقراطية التي تعيق إنشاء وتطوير هياكل لمكافحة الفساد وتنقص من دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

3-2- تحليل فقرات المحور الثاني: يتمثل المحور الثاني في **تحليل اثر فرص إستراتيجية مكافحة الفساد على التنمية المستدامة**، وهو يشمل 5 فقرات مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): استعراض فقرات المحور الثاني

رقم الفقرة	عبارة الفقرة
06	إستراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي ستسهم في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة من خلال الاستخدام الأمثل للموارد خاصة البشرية منها.
07	تعمل إستراتيجية مكافحة الفساد في الرفع من الكفاءة والفعالية الاقتصادية في تنفيذ مختلف مشاريع التنمية المستدامة.
08	تساعد إستراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في الرفع من معدل الاستثمارات لدى المؤسسة.
09	تدعم إستراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي الإيرادات الحكومية وتوجيهها لمشاريع التنمية المستدامة.
10	تنمي إستراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي البرامج التي تسهم في تحسين وضعية القطاع الضريبي.

المصدر: الاستبيان المعد من طرف الباحثين

باستخدام الأدوات الإحصائية قمنا بتحليل فقرات المحور الثاني، والجدول التالي يوضح نتائج هذا التحليل:

الجدول رقم (05): تحليل فقرات المحور الثاني

رقم الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	قيمة اختبار T	مستوى الدلالة	القرار	الرتبة
06	3.65	0.76	موافق	4.661	0.004	العبارة محققة	01
07	2.73	1.28	محايد	-1.176	0.253	العبارة غير محققة	03
08	3.17	0.83	محايد	0.898	0.406	العبارة غير محققة	02
09	2.60	0.97	محايد	-1.945	0.063	العبارة غير محققة	04
10	2.36	1.21	غير موافق	-3.134	0.038	العبارة غير محققة	05
المحور الثاني	**2.95**	**0.66**	**محايد**	**-0.919**	**0.319**	**تحليل اثر فرص إستراتيجية مكافحة الفساد على التنمية المستدامة ضعيف وبحاجة إلى تحسين.**	

المصدر: نتائج الاستبيان بالاعتماد على SPSS

يتضح من الجدول السابق أن تحليل فرص إستراتيجية مكافحة الفساد على التنمية المستدامة ضعيف وبحاجة إلى تحسين، هذا راجع إلى عدم وجود استراتيجيات جديدة تسهم في مكافحة الفساد وتشجع التنمية

المستدامة، كما يجب عليها إرضاءها مختلف أصحاب المصالح المرتبطة بها وتحقيق رغباتهم ومتطلباتهم خاصة مواردها البشرية وزبائنها، إضافة إلى ضعف انتهاجها لأساليب التحسين المستمر لطرق تسييرها ومختلف عملياتها، ومن جهة أخرى يتم لمس ضعف تركيز المؤسسة على فلسفة التنمية الفرص الاستثمارية وضعف الإيمان بفعاليتها وجدواها، كما أن المؤسسة لا تساهم في ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية الناضبة، رغم أن مجالي نشاطها يحتم عليها الاهتمام بترشيد الاستهلاك والحفاظ على الموارد الطبيعية من الإهدار خاصة النادر منها.

ثالثا: اختبار فرضيات الدراسة

1- اختبار الفرضية الأولى: من الجدول رقم (03) يتضح أن الفرضية الأولى محققة، حيث أن فعالية إستراتيجية مكافحة الفساد في المؤسسة جيدة وفي تحسن، وبالتالي فهي تتطلب تحسين وتطوير لترسيخ الثقافة مكافحة الفساد لدى المواطن الجزائري وبصفة خاصة موظفي المؤسسة.

2- اختبار الفرضية الثانية: من الجدول رقم (05) يتضح أن الفرضية الثانية غير محققة في مؤسسة محل الدراسة، حيث أن تحليل اثر فرص إستراتيجية مكافحة الفساد على تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة منخفض ولم تلحق إلى مستوى المطلوب منها. وبالتالي فهي غير فعالة في دعم وتحسين دورها في تحقيق التنمية المستدامة للمؤسسة.

خلاصة

يعتبر الفساد من الظواهر العالمية التي أخذت الطابع الاقتصادي، الاجتماعي و حتى السياسي على المستوى الدولي. فالفساد موجود في أي مؤسسة أو تنظيم يعطى فيها لأحد أعضائها السلطة و السيطرة و القدرة على اتخاذ قرارات مختلفة، فهو إذن سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح و مكاسب خاصة، و يظهر الفساد في عدة أشكال باختلاف هياكل والمؤسسات. فلمكافحة الفساد الاقتصادي بمختلف أشكال ومظاهره يجب العمل على تبني قواعد وآليات الحكم الراشد وفلسفته القائمة على العقلنية و تسيير الحكيم لموارد الدولة، والذي يعتبر بدوره أداة من أدوات تحقيق التنمية المستدامة والشاملة بأبعادها المختلفة، وفي نفس الوقت جزء لا يتجزأ منها؛ بمعنى أن التنمية لا تقوم فقط على المقومات المادية، فهناك مقومات أخرى غير مادية مثل حرية الرأي، وحق المشاركة والمعارضة وغيرها من المقومات التي تعتبر مبادئ للحكم الراشد والحوكمة. ومنه يمكن التوصل إلى النتائج التالية:

- إن الفساد الاقتصادي يعد أحد المعوقات الرئيسية لتجسيد مسيرة التنمية المستدامة، حيث أن انتشار الرشوة والمحسوبية ومختلف الأشكال الأخرى للفساد في الدول زاد من حدته.
- أن استراتيجيات مكافحة الفساد في المؤسسة في تحسن وبحاجة إلى اهتمام اكبر من طرف الدولة.
- فعالية وجدوى الهيئات المكلفة بمكافحة الفساد في المؤسسات خاصة العمومية لعدم وضع وسن قوانين صارمة بهذا الشأن.

- إن اثر فرص إستراتيجية مكافحة الفساد على تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة منخفض وبحاجة إلى تحسن.

قائمة المراجع

1- المراجع العربية

1. زين الدين بلال أمين، **ظاهرة الفساد الإداري في الدول النامية و الشريع المقارن**، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009.
2. إسماعيل الشطي و آخرون، **الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.
3. عبد القادر الشيخلي، **أخلاقيات الوظيفة العامة** ، ط 1، دار مجد لأوي، الأردن، 1999.
4. حمدي عبد العظيم، **عولمة الفساد و فساد العولمة**، ط1، دار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
5. هاشم مرزوك علي الشمري و آخرون، **الاقتصاد الأخضر مسار جديد في التنمية المستدامة**، ط1، دار الأيام، الأردن، 2016.
6. ملك حسين حوامدة، **الإبعاد الاقتصادية للمشاكل البيئة واثر التنمية المستدامة**، دار د جلة، الأردن، 2014.
7. عادل عامر، **الابتزاز والفساد السياسي – تعريفه – أنواعه – أضراره**، مقال على الانترنت www.aldiwan.org/993.html
8. سعاد عبد الله الفتاح محمد، **الفساد المالي والإداري**، www.hrdiscussion.com
9. عمر القاضي، **الفساد الإداري و إمكانيات الإصلاح الاقتصادي**، الموقع الالكتروني www.transparency-kwait.org/index.php
10. **الفساد الإداري والمالي- الواقع والآثار وسبل الحد منه**، منتدى الرياض الاقتصادي، نحو التنمية اقتصادية مستدامة، الدورة السادسة، 9-11 ديسمبر 2013.
11. ابتهال محمد رضا، **الفساد الإداري وآثاره السياسية والاقتصادية مع إشارة خاصة إلى تجربة العراق في الفساد**، مجلة دراسات دولية، العدد الثامن والأربعون، بدون سنة نشر.
12. **ظاهرة الفساد المالي والإداري ودورها في تحجيم أداء الاقتصاد العرقي بعد عام 2003**، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد الثالث، العراق، 2016.
13. كمال أمين الوصال، **الفساد دراسة في الأسباب والآثار الاقتصادية**، مجلة عالم الفكر، المجلد 38، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2009.
14. كرودي صبرينة، وصاف عتيقة، **الوقاية من الفساد المالي والإداري من منظور الفكر الإسلامي**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 07، جامعة الجزائر3، الجزائر،2016.

15. كربالي بغداد، حمداني محمد، **استراتيجيات والسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية و التكنولوجية بالجزائر**، مجلة علوم إنسانية، العدد 45، 2010.

16. مزارشي فتيحة، مداني حسيبة، **استراتيجيات ترقية الكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الاقتصاديات العربية في ظل ضوابط التنمية المستدامة**، الملتقي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، ليومي 07 و08 افريل 2008.

17. سارة بوسعيود، **دور إستراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة- دراسة بين الجزائر وماليزيا**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي و التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2012-2013.

2- المراجع الأجنبية

18. Anthony Rosa, karen Delchetl, Mérylle Aubrun- **guide pratique du développement durable**-AFNOR ,**2005**.

19. Marie Claude SMOUTS, **Le développement durable**, Editions Armand Colin, France, 2005.